

تقرير خاص

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي

ملخص

9 أكتوبر/تشرين الأول 2018



حقوق الصور محفوظة لـ Swithun Goodbody من منظمة الأغذية والزراعة ولـ Claudia Ah Poe من برنامج الأغذية العالمي.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير Swithun Goodbody وMonika Tothova من منظمة الأغذية والزراعة، و Claudia Ah وPoe وحازم المهدي وJan Michiels وديمة الحمصي وشار عقاد من برنامج الأغذية العالمي، على مسؤولية أمانتي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، واستُخدمت فيه معلومات استُمدت من مصادر رسمية وغير رسمية. ونظراً لاحتمال تغير الظروف بشكل سريع، يرجى التواصل مع الموقعين أدناه إن رغبتكم في الحصول على مزيد من المعلومات.

Mario Zappacosta
خبير اقتصادي أقدم - شعبة التجارة
والأسواق- النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر
منظمة الأغذية والزراعة - شعبة التجارة والأسواق
بريد الكتروني: giews1@fao.org

مهند هادي
مدير إقليمي
برنامج الغذاء العالمي
بريد الكتروني: Muhannad.Hadi@wfp.org

الرجاء أخذ العلم أن هذا التقرير الخاص متوفر على الشبكة العنكبوتية الخاصة بالمنظمة www.fao.org كجزء من الشبكة العالمية للإنترنت على العنوان التالي: <http://www.fao.org/gIEWS/> وكذلك على: <http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM>

كما يمكن استلام الإنذارات/التقارير الخاصة بشكل أوتوماتيكي عبر الإيميل فور نشرها وذلك من خلال الاشتراك في لائحة تقارير النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر (GIEWS/Alerts report ListServ). للاشتراك، يرجى إرسال إيميل لمخدم البريد الإلكتروني الخاص بالمنظمة، على العنوان التالي: mailserv@mailserv.fao.org، مع ترك "العنوان" فارغاً، من خلال إرسال الرسالة التالية:

الاشتراك في نشرات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للعالم (GIEWSAlertsWorld-L)

كما يمكنكم الانسحاب من القائمة من خلال إرسال الرسالة التالية:

إلغاء الاشتراك في نشرات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للعالم GIEWSAlertsWorld-L

يرجى أخذ العلم أنه بالإمكان الاشتراك في اللوائح الإقليمية من أجل استلام إنذارات وتقارير خاصة حسب الإقليم المطلوب: أوروبا أو أمريكا اللاتينية (GIEWSAlertsAfrica-L)، (GIEWSAlertsAsia-L)، (GIEWSAlertsEurope-L and GIEWSAlertsLA-L). بإمكانكم الاشتراك بهذه القوائم باتباع نفس الطريقة المتبعة للاشتراك بالقوائم العالمية.

تقرير خاص

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي

ملخص

9 أكتوبر/تشرين الأول 2018

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
وبرنامج الغذاء العالمي
روما، 2018

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو ترقية المنظمة تفضيلاً لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها. إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

2018 © FAO



بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية.

[.https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar)

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة." وتجرى أي وساطة تتعلق بالنزاعات الناشئة بموجب الترخيص وفقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعمول بها في الوقت الحاضر.

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

أبرز النقاط

- **شهد الوضع الأمني تحسناً ملحوظاً في مناطق كثيرة من البلد، ما ساعد على عودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية.**
- **إنتاج المحاصيل:** صحيح أن إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية قد شهدت تحسناً في بعض المناطق، إلا أن إنتاج القمح والشعير سجل تراجعاً حاداً عام 2018 قياساً بالعام الفائت بفعل الطقس المتقلب. إذ بلغ إنتاج القمح 1.2 مليون طن ما يمثل الكمية الأدنى منذ 1989، وهي أقل بنحو 30 في المائة عن المعدل المسجل ما قبل الصراع والبالغ 4.1 مليون طن (2002-2011). أما كمية الشعير التي سجلت 390 000 طن فكانت هي الأدنى منذ عام 2008. كما أخفقت مساحات كبيرة من الحبوب البعلية إثر فترة الجفاف المديدة التي ضربت مطلع الموسم الزراعي، كما تراجعت غلال الحبوب المروية بسبب الأمطار الغزيرة غير المؤاتية في أواخر الموسم وارتفاع درجات الحرارة.
- **المعوقات الزراعية الرئيسية:** لا يزال ارتفاع تكاليف الإنتاج والافتقار إلى المستلزمات عالية النوعية والبنى التحتية المتضررة أو التي تعرضت للدمار يشكل المعوقات الرئيسية في البلد. وقد أحرز بعض التقدم على صعيد إعادة إنشاء البنى التحتية المخصصة للري، فضلاً عن تحسين نقل مستلزمات المزرعة ومنتجاتها. ونظراً لتدني حصاد الحبوب هذا العام، يبقى الاحتمال قائماً بظهور عجز في الإمداد بالبذور للموسم القادم (الذي يبدأ اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2018).
- **الحيوانات:** شهدت أعداد القطعان خلال الأعوام الثلاثة الماضية حالة من الاستقرار، لكن عند مستوى منخفض جداً، إذ تبقى التحديات الرئيسية متمثلة في ارتفاع أسعار الأعلاف ونقص الخدمات البيطرية. ويسعى مربو الأغنام إلى تقليص أعداد الرؤوس في قطعانهم بسبب ارتفاع تكاليف الأعلاف، لكن بالمقابل يبقى عدد الجهات التي تشتري تلك الأغنام منخفضاً.
- **الوصول إلى المساعدات الإنسانية:** ثمة تحول كبير على مستوى الوصول إلى المساعدات الإنسانية قياساً بالسنوات السابقة. فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يسكنون في مناطق يصعب الوصول إليها من 4.1 مليون في يناير/كانون الثاني 2017 إلى 1.5 مليون شخص في يوليو/تموز 2018. وبالمثل، انخفض عدد الأشخاص في المناطق المحاصرة سابقاً من 643 800 إلى صفر. وتتكدس هذه المناطق تكاليف بشرية واقتصادية باهظة، حيث عاشت معارك عنيفة وحالة من الدمار على نطاق واسع.
- **النزوح:** لا يزال النزوح السكاني هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في البلاد. يوجد حالياً حوالي 6.2 مليون نازح داخلي، بما في ذلك 1.3 مليون نزوح جديد من الناس منذ يناير عام 2018، بعضها عدة مرات. تتم استضافة أكبر عدد من النازحين داخلياً في الريف في ريف دمشق، يليه إدلب وحلب.
- **العودة:** عاد نحو 963 600 نازح داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، ليسجل العدد زيادة عن عام 2017 بنسبة 58 في المائة. إضافة إلى ذلك، عاد 23 400 لاجئ إلى الجمهورية العربية السورية من البلدان المجاورة.
- **الأسواق والتجارة:** شهدت إمكانية الوصول إلى الأسواق والتعاملات التجارية تحسناً كبيراً إثر انتعاش الطرق التجارية المحورية في البلد، بعد أن عاشت حالة من الاضطرابات منذ 2013. أما الوصول إلى الأسواق فيبقى مقيداً إلى حد كبير في إدلب وجنوب دير الزور. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية التي مزقتها الحرب كصوامع الحبوب والمطاحن والمخازن والمعامل لم تخضع لإعادة التأهيل في البلد.
- **اتجاهات الأسعار:** أدى تحسن الوضع الأمني والاستقرار وإعادة فتح طرق الإمداد إلى انخفاض في أسعار الأغذية. فقد شهد معدل أسعار مكافئ سلة الأغذية القياسية لبرنامج الغذاء العالمي تراجعاً بنسبة 40 في المائة عن الذروة التي وصلت إليها تلك الأسعار في ديسمبر/كانون الأول 2016. أما الفرق بين أعلى وأدنى معدل لأسعار الأغذية فقد انخفض إلى النصف، ما يشير إلى مستوى تكامل أفضل في الأسواق على امتداد الجمهورية العربية السورية. وتجدر الإشارة هنا أن أسعار السلع لا تزال جد مرتفعة، إذ تزيد بنحو سبعة أضعاف عن معدلها لخمس سنوات قبل الأزمة.
- **اتجاهات مصادر المعيشة:** تمثل البطالة، الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية، التحدي الاقتصادي الرئيس الذي يواجه السود الأعظم من الأسر. وتحدث النازحون داخلياً عن العمل في أكثر من مهنة وعن اللجوء إلى عمالة الأطفال كاستراتيجية عمل شائعة للتأقلم مع الوضع وتلبية احتياجاتهم. وباتت النساء هن المعيلات لكثير من الأسر في غياب الرجال. ونظراً لاتساع مدى الدمار في المناطق الحضرية والريفية على السواء، سيُتصَّب الطلب على تنفيذ استثمارات هائلة لإعادة بناء مصادر المعيشة في البلد خلال السنوات القادمة.
- **استهلاك الأغذية والتأقلم:** رغم التحسن العام في الوصول إلى الأغذية، لا يزال ربع الأسر يعتمدون على الوجبات الغذائية ذات المستوى المنخفض كماً ونوعاً. إذ تظهر بيانات رصد الأمن الغذائي أن قرابة 44 في المائة من الأسر قد لجأت إلى تخفيض عدد الوجبات المستهلكة، بينما عملت 35 في المائة من الأسر على تقييد استهلاك الكبار من الأغذية لصالح الأطفال؛ حالة تزداد صعوبة بين النازحين داخلياً والعائدين والأسر التي تعيلها النساء.
- **اتجاهات الأمن الغذائي والحاجة إلى المساعدات:** ترى البعثة وفق تقديراتها أن 5.5 مليون سوري يعيشون انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى شكل ما من أشكال المساعدات الغذائية. ولعل هنالك بين 500 000 إلى 800 000 شخص يعيشون انعدام الأمن الغذائي في إدلب.

مدخل

أجرت البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي زيارة إلى الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ما بين 25 يونيو/حزيران و19 يوليو/تموز 2018 لتقدير إنتاج المحاصيل وتقييم الحالة العامة للأمن الغذائي.

وأقام أعضاء الفريق الدولي للبعثة في دمشق لمدة خمسة أيام عند وصوله إلى البلد قبل انتقاله إلى الميدان. وخلال إقامتهم في دمشق، عقد أعضاء البعثة اجتماعات مع مسؤولين في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وفي عدد من الوزارات المعنية والهيئات الحكومية في الجمهورية العربية السورية. وعقب أسبوعين من العمليات الميدانية لجمع البيانات في ست محافظات، عاد فريق البعثة إلى دمشق ليتم اطلاعه من قبل المسؤولين في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على البيانات التي جمعوها بشكل مستقل في كافة المحافظات، والأكثر أهمية من المحافظات التي لم يتمكن الفريق الدولي من زيارتها. وأُثبِتت هذه الفعاليات بجولة أخرى من الاجتماعات مع المديرية الفنية الرئيسية التابعة لوزارة الزراعة. وقبل مغادرة البلد، أُطلعت البعثة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها.

التوصيات

الزراعة (توصيات على المدى القصير)

ضمن الظروف السائدة من استمرار الصراع والعقوبات الدولية المفروضة على التجارة وتنقل السكان وتقلباتهم، يبقى تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بإنتاج المحاصيل على المدى البعيد مجرد فرضية. مع ذلك، تعيش الكثير من بقاع البلد اليوم حالة أمن بمستوى أفضل قياساً بالسنوات العديدة السابقة، ما يستدعي وضع تصورات للبدء بعملية النهوض والتطوير بدقة أكبر. وفي الوقت عينه، على التدخلات أن تستهدف دعم أنشطة توليد الدخل لزيادة القدرة الشرائية لدى سكان الريف.

بذور القمح

يجب إصلاح أجهزة غربلة البذور إن أمكن، وتقديم أجهزة جديدة إلى عدد كبير من المراكز، بحيث يمكن تنظيف البذور في نقاط قريبة من مواقع إنتاجها.

معدلات البذور

يستخدم جلّ المزارعين اليوم معدلات بذور مرتفعة، وهذا يعود إما لاعتقادهم بأن نسبة إنبات بذورهم قد تكون منخفضة، أو بأن بذورهم قد تكون ملوثة بأنواع مختلفة. هذا بالطبع يشكل هدراً، لاسيما في أعقاب الحصاد الضعيف ومحدودية توافر البذور جيدة النوعية. ويجب تأسيس قطع حقلية لعرض غلال المحاصيل باستخدام معدلات البذور الموصى بها لأنواع وأصناف مزروعة في مناطق مختلفة من البلد. كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لإحضار المزارعين المحليين لمشاهدة هذه القطع خلال طور البادرات ومرة أخرى عند الحصاد.

الري

مع نقص المياه الذي يعاني البلد منه أصلاً وتغير المناخ الذي بات حقيقة واقعة يوماً تلو الآخر، على الجمهورية العربية السورية أن تسعى من خلال نظرة بعيدة المدى إلى زيادة القدرة على ري المحاصيل الحقلية في البلد. إذ تبدأ هذه الخطوة بإعادة تأهيل الشبكات والتجهيزات الموجودة، ومن بعد ذلك المضي في التشجيع على استخدام أساليب الري الحديثة وتقنيات حصاد المياه التي تنسم بكفاءتها.

تأسيس جمعيات جديدة لمستخدمي المياه أو إعادة تأسيس القديمة منها بحيث تتكون من هياكل تنظيمية وأفراد يضطلعون بمسؤوليات واضحة المعالم لضمان التشغيل والصيانة المناسبة لنظم الري وضمان عدالة توزيع المياه على كافة مستخدميها¹.

¹ بالقرب من قرية "الرابية" في محافظة حمص، شاهدت البعثة قناة ري ترابية أُعيد تأهيلها بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، إلا أنه سرعان ما تعرضت للانسداد بسبب الأعشاب. وقد عملت هذه القناة على ري 120 هكتاراً تزرعها 250 أسرة، لكن لم نجد أية جمعية لمستخدمي المياه في تلك المنطقة. إذ يقع على عاتق مستخدمي المياه المساعدة على إعادة تأهيل القنوات وغيرها من بنى الري من خلال تأسيس جمعية لمستخدمي المياه. وستقدم مكافآت - على سبيل المثال حزم من البذور أو الأسمدة - مقابل صيانة الشبكة بشكل مناسب. وفي "الرابية" كان بالإمكان تحديد قطعة صغيرة من القناة نسبياً لكل مستخدم ليعمل على صيانتها، لكن اتضح أن هذا لم يتم.

تطبيق رسوم على استهلاك المياه تُدفع تبعاً لنمط المحصول والمساحة المروية للحد من الإسراف في استخدام مياه الري.

ردم الآبار غير المرخصة في المناطق التي تشهد انخفاضاً في منسوب المياه خلال إطار زمني منطقي للحفاظ على المياه الجوفية. أما أصحاب الآبار فيجب تعويضهم بإحدى الطرق المناسبة، بما يضمن استمرارهم في إنتاج المحاصيل.

المكننة

تشجيع الورشات التي حصلت على الموافقة من خلال تقديم المنح والقروض لها لإنتاج قطع تبديل بسيطة للجرارات وغيرها من الآليات الزراعية.

القيود على الصادرات

رفع الحظر على صادرات الفاكهة والخضروات من خلال منح تراخيص تصدير محدودة للتجار المؤهلين.

الدواجن

تقديم مساعدات على شكل أعلاف وأدوية مدعومة إلى وحدات الدواجن التجارية الموافق عليها. فمن خلال تكاثرها السريع، تعتبر الدواجن القطاع الأسهل إنعاشاً بين قطاعات مصادر العيشة.

الزراعة (توصيات على المدى البعيد)

توفير أرضية لحلول مستدامة طويلة الأجل لتسهيل وتعزيز مصادر المعيشة الزراعية وتحقيق المرونة في الأمن الغذائي لدى السكان، لاسيما العائدين، من خلال توفير بيئة تمكينية للإنتاج الزراعي وتسهيل الإمداد بالمستلزمات الضرورية لإنتاج المحاصيل والحيوانات:

- إعادة تأهيل نظم إنتاج البذور وتوزيعها على امتداد سلاسل القيمة، بما في ذلك مرافق إكثار بطاطا البذور لتحسين الوصول إلى أصناف متحملة للجفاف ومقاومة للمرض.
- مواصلة إعادة تأهيل أنظمة الري المجتمعية المتضررة وتحسين المياه من أجل آفاء الإنتاج من خلال تكنولوجيا منخفضة التكلفة (الألواح الشمسية وغيرها) ، ربما من خلال تنفيذ النظم النقدية للعمل
- إعادة تأهيل قطاع إنتاج الأسمدة، بالتزامن مع التفكير بإنتاج مصادر مغذيات أخرى متوافرة محلياً، مثل الكمبوست والسماذ الحيواني ومخلفات الأغذية.
- إعادة تأهيل نظام الأعلاف، من خلال تأسيس وحدات تصنيع الأعلاف وإدخال محاصيل علفية في الدورات الزراعية.
- توفير بعض القنوات لحصول المزارعين على القروض بضمانات بديلة، كالتعاقد الأجل، بما يسمح بالاستثمارات في الأصول الزراعية والآليات الزراعية.
- إعادة تأهيل الخدمات البيطرية، بما في ذلك إعادة تأهيل إنتاج اللقاحات محلياً.
- إعادة تأهيل الخدمات البحثية، القدرة على اختبار وضبط جودة المستلزمات الزراعية في السوق وتحسين الأصناف والسلالات المحلية.
- إعادة تأهيل خدمات الإرشاد الزراعي وتوفير التدريب للمزارعين.
- إعادة تأهيل قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الأمن الغذائي ومصادر المعيشة

بينما شهد البلد تطورات عامة على مستوى الأمن الغذائي بفعل تحسن إمكانية الوصول إلى الأغذية والاستقرار الذي شهدته بقاع من البلد، تعتبر السنتان القادمتان فترة حاسمة لإعادة بناء سبل الحياة ومصادر المعيشة في الجمهورية العربية السورية. فانخفاض مستويات المساعدات الخارجية دون نمو مقابل له في القطاع الخاص الإنتاجي قد يقلب مكاسب الأمن الغذائي التي تحققت مؤخراً. إذ لا يمكن الحد من حالات الضعف وتحسين الأمن الغذائي بدرجة أكبر سوى من خلال نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص العمل.

استمرار تقديم المساعدات الغذائية العامة للمستضعفين من النازحين داخلياً، والعائدين من النازحين داخلياً واللاجئين، والمجتمعات المتأثرة بالصراع

تعتبر المساعدات الغذائية شريان الحياة بالنسبة للأسر المتأثرة بالصراع عبر البلد. وسيبقى الطلب مستمراً على المساعدات الغذائية العامة لدعم النازحين الجدد والشريحة المستضعفة بين النازحين لفترة طويلة وغيرهم من السكان المتأثرين بالصراع. كما سيكون العائدون من النازحين داخلياً بحاجة إلى مساعدات غذائية خلال مرحلة إعادة استقرارهم. ويجب تخفيض حجم المساعدات الغذائية العامة مع الوقت في المناطق التي تشهد تحسناً في اتجاهات الأمن الغذائي بهدف التركيز أكثر على المجموعات الأضعف، تبعاً لمستوى ضعفهم الاجتماعي والاقتصادي وبغض النظر عن حالتهم. صحيح أن عدد اللاجئين العائدين إلى الجمهورية العربية السورية من البلدان المجاورة لا يزال متواضعاً وقت تنفيذ البعثة، إلا أن هنالك احتمال بزيادة عدد العائدين خلال السنوات القادمة ما يؤدي إلى طلب أكبر على المساعدات. الأمر الذي يستدعي رصد الحالة عن كثب وتطوير سيناريوهات مشتركة مع رسم خطط للاستجابة لهذه الحالة بالتعاون مع شركاء أساسيين.

تقديم مساعدات غذائية موسمية في الشمال الشرقي

قدّم مساعدة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين الموسمين في الحسكة والرقّة ودير الزور الذين تأثروا بتدني كمية الحصاد إلى مستوى قياسي. نُبّق بشكل وثيق مع الشركاء على كافة الأصعدة لتسهيل الوصول إلى بذور عالية النوعية بهدف التشجيع على الزراعة والتفكير في برامج لحماية البذور لصالح الشريحة الأضعف من المزارعين لتغطية الفترة الممتدة لغاية موسم الحصاد التالي.

توسيع نطاق الحوالات النقدية لتأمين الاحتياجات الغذائية والأساسية

مع تحسن حالة السوق، قم بتوسيع نطاق الحوالات النقدية في حال إثبات جدواها من الناحية التشغيلية لاسيما في المناطق الحضرية والضواحي. واصل إجراء أعمال تقييم للأسواق لمعرفة جدوى توسيع التدخلات القائمة على السوق. وعلى المدى المتوسط إلى البعيد، اعمل على تنظيم الشركاء للانتقال إلى تأسيس شبكات سلامة اجتماعية للسكان الأضعف في الجمهورية العربية السورية، مع التركيز على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية.

تواتر المساعدات وانتظامها

مع تراجع التمويل، يزداد الضغط على خفض تواتر المساعدات قياساً بالعام السابق. وسيكون من الضرورة بمكان الاستمرار في رفع التوعية وتعزيز القدرات لدى كافة الشركاء المعنيين في الحد من هذه الممارسة وضمان انتظام المساعدات المقدمة، ما يتيح للأسر المستضعفة استخدام مواردها المحدودة للمضي قدماً. كما سيكون من المفيد عملياً توسيع نظام المعلومات المتعلقة بالمستفيدين والنظم الخاضعة لتنسيق أصحاب الشأن المعنيين بالمساعدات الإنسانية والتنمية على كافة المستويات.

مراجعة الممارسات المستهدفة الراهنة وتحسينها

تتماشى المعايير المستهدفة الراهنة مع معايير الضعف التي حددتها البعثة. لكن يوصى بالتحقق أكثر من هذه المعايير عن طريق إجراء تحليل معمّق، وكذلك من خلال مراجعة الأساليب المتبعة في الاستهداف وعمليات التنفيذ والممارسات بالتعاون مع أصحاب الشأن المعنيين في الجمهورية العربية السورية. فبينما تعيش المناطق الريفية والحضرية مستوى الضعف عينه، إلا أن ثمة اختلافات بين المحافظات وشتى المجموعات المستهدفة، ما يستدعي التحقق بدرجة أكبر وتعديل استراتيجيات الاستهداف على هذا الأساس.

توسيع نطاق دعم مصادر المعيشة

أعد توجيه عملية إعداد البرامج الخاصة بمصادر المعيشة من خلال البناء على نقاط القوة الراهنة وصياغة نماذج شراكة جديدة، وقم بتحديد فرص تحسين مستوى نطاق الدعم والتواصل والتأثير. وقد تشتمل هذه العملية على تقديم المساعدات لصالح الأصول، بحيث تؤدي إلى تحسين الأصول الإنتاجية لدى الأسر وكذلك الأصول الإنتاجية الجماعية، بما في ذلك البنى التحتية الزراعية المشاع، وتقديم المساعدات الغذائية لصالح التدريب على تنمية رأس المال البشري، وإعادة تأهيل قطاع التجزئة. اعمل على توسيع نطاق الشراكات لتوجيه برامج مصادر المعيشة في المناطق الحضرية والتحقق من الطلب المحلي على العمالة، بما في ذلك الوزارات التنفيذية كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والقطاع الخاص من خلال غرف التجارة المحلية وجمعيات الأعمال. أما أنشطة البرمجة المشتركة والفعاليات المنسقة بين قطاع الأمن الغذائي وقطاعي النهوض المبكر ومصادر المعيشة فستكون أساسية، حيث يتمثل النشاط الذي يحظى بالأولوية في تنفيذ استراتيجية التكامل الموافق عليها والتي تربط بين تدخلات الأمن الغذائي والنهوض المبكر/مصادر المعيشة.

تعزيز الاستهداف ضمن برامج مصادر المعيشة الريفية

ضع بعين الاعتبار تركيز الأنشطة المتعلقة بمصادر المعيشة على مناطق جغرافية محددة لضمان إحداث تأثير قابل للقياس على نطاق أوسع. ركز على المناطق التي يسود فيها انعدام الأمن الغذائي، والمناطق التي تعيش أو تتوقع عودة النازحين بمعدلات مرتفعة، وكذلك على المناطق التي تعرضت فيها البنى التحتية الزراعية لحجم دمار كبير. وثمة حاجة إلى مستوى مقبول من الأمن والاستقرار للتمكن من الوصول إلى تلك المناطق والمشاركة المجتمعية بشكل منتظم. أما المجموعات المستهدفة بشكل رئيس فتشتمل على الأسر التي تعيش انعدام الأمن الغذائي بمستوى متوسط، والتي تدهورت أصول مصادر المعيشة والدخل لديها بفعل الأزمة، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة، الذين سيفيدون من إعادة تأهيل الأصول الزراعية المشاع.

زيادة المشتريات المحلية في حال جدواها

اعمل على زيادة المشتريات المحلية لسلع المساعدات الغذائية إما عن طريق الهيئات المنفذة مباشرة أو عن طريق الأسر المستهدفة من خلال الحوالات نقدية كدعم للدخل. وهنا يجب تحديد أهداف واقعية لضمان تمكن سلسلة الإمداد على المستوى الوطني من مواكبة الطلب. إذ تعتبر هذه النقطة جوهرية لاسيما مع ضعف إنتاج الموسم الزراعي 2017/18.

العمل على المحافظة على استمرارية مبادرات العودة إلى المدرسة والبرامج المراعية لجوانب التغذية وتوسيعها

صحيح أن الاتجاهات آخذة بالتحسن، إلا أن الأطفال الذين انفصلوا عن التعليم في المدارس يشكلون مصدر قلق. ومن بين شتى مستلزمات معالجة مسألة تسرب الأطفال من المدارس وعمالة الأطفال (كعودة المدرسين، وأهلية البنى التحتية للمدارس والمواد والتجهيزات)، يوصى بتوسيع البرنامج المشترك للعودة إلى المدارس، مثلاً من خلال توسيع الحوالات النقدية المقدمة للأسر لإرسال أولادهم المتسربين إلى المدرسة ثانية. اعمل على توسيع البرامج التي تراعي جوانب التغذية في كافة العمليات، بما في ذلك برامج إغناء الأغذية. استمر في برنامج التغذية القائمة على مخصصات نقدية لاستهداف النساء الحوامل والمرضعات لدى الأسر المستضعفة.

